

تركيا تتورط في نزاع أرمينيا وأذربيجان

إطلاق النار والتحلي بضغط النفس. وقال ديمتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين للصحافيين إن موسكو مستعدة لبذل جهود وساطة بينهما.

ويقع إقليم ناجورنو - قره باغ، وهو جيب جبلي داخل أذربيجان، تحت إدارة سكان منحدرين من أصل أرميني أعلنوا استقلاله خلال صراع بدأ مع انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991.

وعلى الرغم من اتفاق لوقف إطلاق النار جرى إبرامه عام 1994، فإن أذربيجان وأرمينيا لا تزالان تتبادلان الاتهامات بشن هجمات في الإقليم وعلى الحدود بينهما.



خلوصي أكار
سقف إلى جانب
أذربيجان ضد أرمينيا
المستمرة بنهجها العدائي

وتعود جنود الخلافات بين تركيا وأرمينيا إلى قضية إبادة الأرمن خلال الحقبة العثمانية، حيث ترفض أنقرة الاعتراف بوجود جرائم حرب ارتكبتها العثمانيون وكان ضحيتها الأرمن.

وهناك 20 حكومة بينها حكومات فرنسا وألمانيا وروسيا تصنف رسمياً قتل الأرمن في عهد الإمبراطورية العثمانية على أنه إبادة جماعية.

وتصف أرمينيا بالإبادة عمليات قتل مئات الآلاف من الأرمن على أيدي قوات الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، وهذا ما تنفيه تركيا. واعترفت برلمانات 20 بلدا والبرلمان الأوروبي والفاتيكان بطابع الإبادة الجماعية لتلك الأحداث.

ودأبت تركيا على اتهام من يصف المحازر التي ارتكبت بحق الأرمن في الحرب العالمية الأولى بأنها إبادة جماعية بالتأمر ضدها.

وتتهم تركيا الأرمن بأنهم عبر جماعات ضغط بمختلف دول العالم، يطلقون دعوات إلى "تجريم" تركيا، وتحملها مسؤولية تعرض أرمن الأناضول لعملية "إبادة وتهجير" على يد الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، أو ما يعرف بـ"أحداث عام 1915".

وتزعم حكومة العدالة والتنمية أن الوثائق التاريخية تؤكد عدم تعمد الحكومة وقوع تلك الأحداث المناهضة، بل على العكس، لجأت إلى معاقبة المتورطين في انتهاكات ضد الأرمن أثناء تهجيرهم، وجرت محاكمة وإعدام المدانين بالضلوع في تلك المناهضة الإنسانية، رغم عدم وضع الحرب أوزارها.

أنقرة - ورطت تركيا نفسها في نزاع جديد من خلال الموقف الداعم لأذربيجان في ما يتعلق بالاشتباكات التي حدثت الثلاثاء على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان حيث قالت أنقرة إن أرمينيا تعتمد "نهجا عدائيا"، وهي بذلك توظف الخلاف التاريخي بشأن الاعتراف بإبادة الأرمن في إبداء موقفها من حادثة لا تمت لهذه القضية بأي صلة.

وأكد وزير الدفاع التركي خلوصي أكار أن بلاده ستواصل الوقوف إلى جانب أذربيجان ضد أرمينيا المستمرة بنهجها العدائي.

وجاء ذلك في اجتماع عقده أكار عبر تقنية الـ"فيديو كونفرانس" الثلاثاء مع رئيس هيئة الأركان يشار غولر وقادة القوات البرية أوميت دوندار، والجوية حسن كوجوك آق يوز، والبحرية عدنان أوزبال إلى جانب عدد من نوابه.

وقال أكار "سنواصل الوقوف إلى جانب القوات المسلحة الأثرية وتقديم الدعم لاشقائنا الأذربيجان ضد أرمينيا المستمرة في نهجها العدائي".

وقتل سبعة عسكريين ومدني واحد من أذربيجان وعسكريين من أرمينيا الثلاثاء في اشتباكات حدودية لليوم الثالث على التوالي بين الدولتين اللتين خاضتا حربا في تسعينات القرن الماضي حول منطقة ناجورنو - قره باغ الجبلية.

وتحدثت وكالة الأناضول التركية للأنباء عن "استشهاد جنود من جيش أذربيجان" خلال الاشتباكات على الحدود مع أرمينيا. ويشعر المجتمع الدولي بقلق من الاشتباكات بين أرمينيا وأذربيجان وذلك إلى حد ما بسبب خطر حدوث عدم استقرار في جنوب القوقاز، وهي منطقة تتمر عبرها خطوط الأنابيب التي تنقل النفط والغاز إلى الأسواق العالمية.

وقالت أذربيجان وأرمينيا إن تبادل إطلاق النار الذي بدأ الأحد استمر حتى الثلاثاء، واتهم كل طرف الآخر بانتهاك وقف إطلاق النار والقصف.

وقال نائب وزير الدفاع الأذربيجاني إن ضابطين بالجيش، أحدهما ميجر جنرال والثاني كولونيل، كانا من بين سبعة عسكريين قتلوا، مضيفا "تم إلحاق ضربات مدمرة بالعدو".

وقالت وزارة الدفاع الأرمينية إن اثنين من ضباطها، أحدهما ميجر والثاني كابتن، قتلوا أثناء مناوشات. وقالت المتحدث باسم وزارة الخارجية إن مدينة بيرد تعرضت للقصف بالقرب من الحدود لكن القوات الأرمينية "دمرت القواعد الأذربيجانية" التي أطلقت النار عليها. وحذرت روسيا الجانبين على وقف

بريطانيا ترضخ للضغط الأميركي بالاستغناء عن هواوي

عملاق التكنولوجيا الصيني: مستقبنا في بريطانيا بات مسيسا



هواوي تثير مخاوف البريطانيين

وأثار الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات البريطانية فيليب بانسين احتمال تعرض بريطانيا "لانتقاعات" في الخدمة.

وأقر دودن الثلاثاء بأن القرار الجديد يعني أن مزيدا من البريطانيين سيضطرون للانتظار أكثر للدخول في شكل كامل على الشبكة الجديدة السريعة. وقال "هذا يعني تأخيرا تراكميا في نشر شبكة الجيل الخامس من سنتين إلى ثلاث وكلفة تصل إلى 2 مليار جنيه إسترليني (2.5 مليار دولار)". واعترف بأن القرار "ستكون له تبعات حقيقية على الاتصالات" التي يعتمد عليها الجميع.

وكان جونسون طالب إدارة ترامب بتوفير بديل موثوق به وبسعر معقول من الشركة الصينية.

وتدفع بريطانيا باتجاه تشكيل مجموعة دول معتمدة على شبكات الجيل الخامس بوساطة تقاسم مواردها وتوفير مكونات لبديل يمكن تطبيقه في أرجاء العالم.

وأوضح دودن أن شركتي سامسونغ الكورية الجنوبية ونيك اليابانية من أبرز المرشحين لتعويض خروج هواوي، مشيرا إلى أن المباحثات تجري على "مستوى تقني".

وقال "ببساطة الدول حول العالم وليس فقط بريطانيا باتت تعتمد في شكل خطير على شركات قليلة جدا". ولا يشمل قرار الثلاثاء شبكات الجيل الثالث والرابع إن أن معداتها غير مشمولة بالعقوبات الأميركية.

وتتطلب المبادئ التوجيهية الجديدة أيضا نزع جميع معدات هواوي الحالية بنهاية عام 2026.

وأوردت تقارير أن شركة هواوي تضغط من أجل سريان الحظر الكامل بعد الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام 2024 على أبعد تقدير والتي يمكن أن تؤدي إلى وصول حكومة جديدة إلى السلطة تتبنى نهجا أكثر تعاطفا.

وأثار جونسون غضب ترامب وأزعج بعض أعضاء حزبه المحافظ من خلال السماح للشركة الصينية الرائدة في مجال شبكات الجيل الخامس بالمساعدة في نشر شبكة البيانات الجديدة السريعة في بريطانيا في يناير.

وكانت بريطانيا حينها تستكمل خروجها المضطرب من الاتحاد الأوروبي وتتطلع إلى علاقات قوية مع الاقتصادات الآسيوية القوية التي يمكن أن تحقق رؤية جونسون لـ"بريطانيا العالمية".

لكن جونسون تعهد أيضا في العام الماضي بتوفير تقنية النطاق العريض لجميع البريطانيين بحلول العام 2025. وتتواجد معدات هواوي في كل مكان في شبكات الجيل الثالث والرابع القديمة في بريطانيا.

وتعتبر الشركة الصينية أن شبكات الجيل الخامس ستصبح أكثر أهمية مع تحول العالم إلى العمل في المنزل بسبب فايروس كورونا المستجد. وحذرت شركات الاتصالات البريطانية من أن التخلص من جميع معدات هواوي الحالية قد يكلفها مليارات وقد يستغرق تنفيذ سنوات.

وتتطلب المبادئ التوجيهية الجديدة أيضا نزع جميع معدات هواوي الحالية بنهاية عام 2026.

وأوردت تقارير أن شركة هواوي تضغط من أجل سريان الحظر الكامل بعد الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام 2024 على أبعد تقدير والتي يمكن أن تؤدي إلى وصول حكومة جديدة إلى السلطة تتبنى نهجا أكثر تعاطفا.

وأثار جونسون غضب ترامب وأزعج بعض أعضاء حزبه المحافظ من خلال السماح للشركة الصينية الرائدة في مجال شبكات الجيل الخامس بالمساعدة في نشر شبكة البيانات الجديدة السريعة في بريطانيا في يناير.

وكانت بريطانيا حينها تستكمل خروجها المضطرب من الاتحاد الأوروبي وتتطلع إلى علاقات قوية مع الاقتصادات الآسيوية القوية التي يمكن أن تحقق رؤية جونسون لـ"بريطانيا العالمية".

لكن جونسون تعهد أيضا في العام الماضي بتوفير تقنية النطاق العريض لجميع البريطانيين بحلول العام 2025. وتتواجد معدات هواوي في كل مكان في شبكات الجيل الثالث والرابع القديمة في بريطانيا.

وتتطلب المبادئ التوجيهية الجديدة أيضا نزع جميع معدات هواوي الحالية بنهاية عام 2026. وأوردت تقارير أن شركة هواوي تضغط من أجل سريان الحظر الكامل بعد الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام 2024 على أبعد تقدير والتي يمكن أن تؤدي إلى وصول حكومة جديدة إلى السلطة تتبنى نهجا أكثر تعاطفا.

حظرت بريطانيا الثلاثاء شراء معدات شبكة الجيل الخامس من شركة الاتصالات الصينية العملاقة هواوي ليُدخل هذا القرار حيز التنفيذ مع نهاية العام الحالي في خطوة تأتي لتؤكد رضوخ لندن لضغوط واشنطن ما يعني بالتالي انتصارا لإدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في معركتها مع الصين.

لندن - رضخت بريطانيا الثلاثاء للضغط الأميركي ووافقت على الاستغناء التدريجي عن شركة الاتصالات الصينية العملاقة هواوي في مشروع شبكة الجيل الخامس، رغم تحذيرات بكن لها من إجراءات انتقامية.

ودعت هواوي الحكومة البريطانية لإعادة النظر في قرارها فرض حظر على شراء معدات شبكة الجيل الخامس منها، معتبرة أن الإجراءات "محبط" و"مسيب".

ويمنح القرار البريطاني إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب انتصارا كبيرا في معركتها الجيوسياسية والتجارية مع الصين.

لكن القرار البريطاني يهدد بإلحاق المزيد من الأضرار بعلاقات بريطانيا مع القوة الآسيوية العملاقة ويحمل كلفة كبيرة لمقدمي خدمات الهاتف المحمول في المملكة المتحدة الذين يعتمدون على معدات هواوي منذ ما يقرب 20 عاما.

وأعلن وزير الرقمنة البريطاني أوليفر دودن عن القرار خلال جلسة للبرلمان الثلاثاء، بعد أن ترأس رئيس الوزراء بوريس جونسون اجتماعات مع حكومته ومجلس الأمن القومي.



أوليفر دودن
من نهاية العام يجب
عدم شراء معدات
الجيل الخامس من

وأبلغ دودن النواب "من نهاية هذا العام، على مزودي الاتصالات عدم شراء أي من معدات الجيل الخامس من هواوي". وقال المتحدث باسم الشركة الصينية في بريطانيا إيد بروستير "للاسف مستقبنا في بريطانيا بات مسيسا، الأمر متعلق بالسياسة التجارية الأميركية وليس الأمن". وتابع "هذا القرار محبط، إنه خبر سيء لأي شخص في بريطانيا ولديه هاتف نقال".

إيران تعيش على وقع إعدامات بالجملة

استثنائية"، وفق الفيديو الذي بثه التلفزيون الرسمي. وأشار إلى بند قانوني يمكن أن يقضي إلى إعادة محاكمة إذا ما اعتبر وزير العدل ذلك ضروريا.

الإعدامات تضاعف مخاوف طهران في السير على نهجها القمعي المخالف لحقوق الإنسان

وذكرت صحيفة شرق الإصلاحية السبت أن الثلاثة هم أمير حسين مرادي (26 عاما) ويعمل في محل لبيع الهواتف الخليوية، وسعيد تمجدي (28 عاما) وهو طالب، ومحمد رجب (26 عاما).

وأعلن نائب إيراني بارز في يونيو أن 230 شخصا قتلوا والآلاف أصيبوا بجروح خلال التظاهرات.

وقدرت منظمة العفو الدولية عدد الوفيات بـ304 فيما قالت مجموعة تضم خبراء مستقلين تابعين للأمم المتحدة في ديسمبر إن 400 شخص بينهم 12 طفلا على الأقل، ربما قتلوا، استنادا إلى تقارير غير مؤكدة.

أشخاص شاركوا في تظاهرات دامية في نوفمبر اندلعت على خلفية رفع أسعار الوقود، وفق ما أعلنت السلطة القضائية.

وقال إسماعيلي إن الأحكام "اكتبتها المحكمة العليا بعد طعون قدمها المتهمون ومحاوهم" حسبما نقل عنه موقع "ميزان" الإلكتروني الخاص بوزارة العدل الإيرانية.

وعثر على أدلة على هواتفهم يظهرهم فيها وهم يضرمون النار في بنوك وحافلات ومبان عامة في نوفمبر، وفق المتحدث.

واندلعت التظاهرات في 15 نوفمبر بعد إعلان زيادة أسعار البنزين بكثير من مرتين بين ليلة وضحاها، ما فاقم الصعوبات الاقتصادية في الدولة التي تخضع لعقوبات.

وأحرقت محطات وقود وهوجمت مراكز للشرطة ونهبت متاجر قبل أن تتدخل قوات الأمن وسط انقطاع شبه تام للإنترنت.

وقال إسماعيلي في فيديو نشره التلفزيون الرسمي "لقد صوروا كل ذلك بجرأة وأرسلوا (التسجيل المصور) إلى عدد من وكالات الأنباء الأجنبية". وأضاف "هم بانفسهم قدموا أفضل دليل". وأشار إسماعيلي إلى أن الحكم النهائي يمكن أن يتغير خلال "إجراءات

بالإعدام". ويفترض أيضا تنفيذ الإعدام بحق محمود موسوي مجد وهو إيراني آخر أدين بالتجسس في يونيو، كما أوضح إسماعيلي.

ويتمجد بتوفير معلومات للولايات المتحدة وإسرائيل حول تحركات الجنرال قاسم سليماني قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني الذي قتل بضربة أميركية في بغداد في يناير.

كما ثبتت محكمة في إيران الثلاثاء أحكاما بالإعدام بحق ثلاثة

الفضاء الجوي في وزارة الدفاع الإيرانية حتى تقاعده قبل 4 أعوام، أعدم الأسبوع الماضي.

وأضاف المتحدث أن عسكريا "عمل في الوزارة لسنوات" وتقاعد في السنة الإيرانية 1395 أي في مارس 2016.

وتلقى عسكري مبالغ مالية كبيرة من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية "بعد تقاعده مع بيعه لها معلومات كان يملكها حول صواريخنا"، مضيفا "جرى التعرف عليه، ثم محاكمته والحكم عليه

بالإعدام". ويفترض أيضا تنفيذ الإعدام بحق محمود موسوي مجد وهو إيراني آخر أدين بالتجسس في يونيو، كما أوضح إسماعيلي.

ويتمجد بتوفير معلومات للولايات المتحدة وإسرائيل حول تحركات الجنرال قاسم سليماني قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني الذي قتل بضربة أميركية في بغداد في يناير.

كما ثبتت محكمة في إيران الثلاثاء أحكاما بالإعدام بحق ثلاثة



أحكام قضائية قاسية تبرص بالإيرانيين

بانفجار قنبلة في مهاباد، على الحدود الشمالية الغربية لإيران مع العراق وتركيا في سبتمبر 2010.

وكان معظم الضحايا في المدينة ذات الغالبية الكردية من النساء والأطفال الذين كانوا يحضرون عرضا عسكريا.

وانهم مسؤولون إيرانيون "عناصر معادية للشورة" في المنطقة التي تشهد بانتظام اشتباكات مسلحة بين القوات الإيرانية والجماعات المسلحة الكردية.

وبعد أيام من الهجوم قالت إيران إن 30 "إرهابيا" بينهم بعض "المرتزقة الأميركية" المتورطين في الهجوم قتلوا في عملية قام بها الحرس الثوري في العراق.

وقالت وزارة الاستخبارات الإيرانية في عام 2014 إنه تم اعتقال ثلاثة أشخاص على صلة بالهجوم، مضيفا أنهم اعترفوا بأنهم ينتمون إلى جماعة كوما لا القومية الكردية. وشنت الجماعة حركة تمرد طويلة الأمد في كردستان إيران انطلاقا من قواعد تقع في العراق.

كما تم إعدام إيراني مدان بالتجسس لصالح الولايات المتحدة عبر بيعه معلومات حول البرنامج الصاروخي الإيراني، بحسب المتحدث باسم السلطة القضائية غلام حسين إسماعيلي. ونقل موقع ميزان عن إسماعيلي قوله إن رضا عسكري الذي كان موظفا في دائرة

طهران - تواترت أخبار الإعدامات في إيران الثلاثاء، حيث تم تنفيذ حكم الإعدام في ثلاثة أشخاص أحدهم بتهمة التجسس لصالح الولايات المتحدة والأخرين بسبب تورطهما في هجوم دام في 2010 فيما ثبت القضاء أحكاما أخرى بالإعدام في حق متظاهرين شاركوا في احتجاجات ضد رفع أسعار الوقود في نوفمبر الماضي.

وتثير هذه الإعدامات المزيد من مخاوف المجتمع الدولي من تعنت طهران في السير على نهجها القمعي المخالف لاحترام حقوق الإنسان من خلال إصدار أحكام الإعدام وتنفيذها.

وأعدمت الثلاثاء شخصين أدينا بالضلوع في هجوم قنبلة عام 2010 أسفر عن مقتل 12 شخصا، على ما أعلنت السلطة القضائية في إيران.

وذكرت السلطة القضائية في محافظة أذربيجان الغربية في بيان أن "عقوبة الإعدام نفذت اليوم بحق الحناة الرئيسيين في تفجير 2010 في مدينة مهاباد".

وقال موقع "ميزان" الإلكتروني الخاص بوزارة العدل الإيرانية الإثنين إن المتهمين "عميلان للجماعات الإرهابية المرتبطة باجهزة الاستخبارات الأجنبية".

ولم تكشف الوزارة هوية المدانين ولا الدول المعنية المزعومة. وأسفر الهجوم عن مقتل 12 شخصا وإصابة 81 آخرين